

غالب فاعور, إريك فردي and معين حمزه (dir.)

أطلس لبنان تحديات جديدة

Presses de l'Ifpo

أزمة الكهرباء

إريك فردي

DOI : 10.4000/books.ifpo.11778
Éditeur : Presses de l'Ifpo
Lieu d'édition : Beyrouth, Liban
Année d'édition : 2016
Date de mise en ligne : 29 octobre 2018
Collection : Co-éditions
ISBN électronique : 9782351595459



<http://books.openedition.org>

Édition imprimée

Date de publication : 1 janvier 2016

Référence électronique

.أزمة الكهرباء فردي, إريك. In : *أطلس لبنان : تحديات جديدة* [en ligne]. Beyrouth, Liban : Presses de l'Ifpo, 2016 (généré le 18 septembre 2019). Disponible sur Internet : <http://books.openedition.org/ifpo/11778>. ISBN : 9782351595459. DOI : 10.4000/books.ifpo.11778.

أزمة الكهرباء

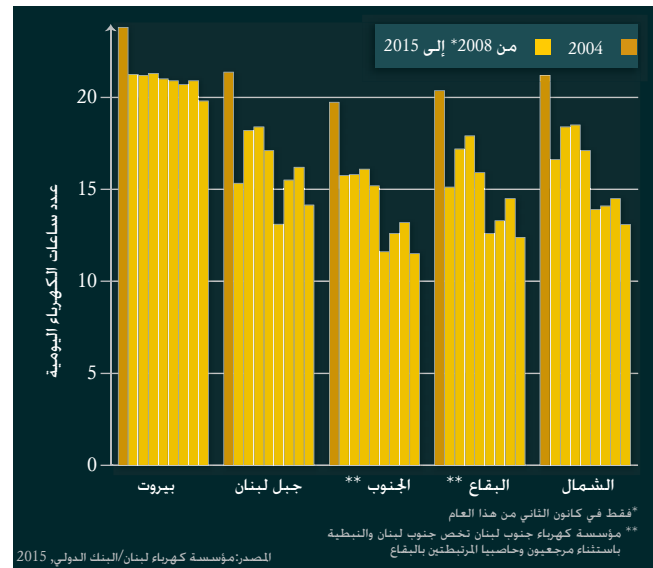
إريك فودي

التقنين الكهربائي هو أمر ثابت في حياة اللبنانيين منذ الحرب الأهلية، وهو رمز لسوء إدارة الدولة وعدم قدرتها على تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان. وفي الوقت الذي لا يتوقف فيه الطلب عن التزايد، على الرغم من التفاوت الكبير في الحصول على الكهرباء، فقد فشلت الحكومات المتعاقبة في تنفيذ عملية إعادة تنظيم هامة في قطاع سئ الإدارة وفي الحفاظ على الطاقة الإنتاجية التي يجب أن تزداد. ويلجأ السكان بشكل كبير إلى مولدات الكهرباء، في حين أن سخانات المياه بالطاقة الشمسية والألواح الشمسية تفرض وجودها بشكل خجول.

عجز متفاقم

الأضرار التي لحقت بالشبكة جراء القصف أو بسبب الزيادة في الطلب ونقص الاستثمارات في محطات إنتاج الطاقة القائمة والمشاريع الجديدة. وفي الوقت الذي يقدر فيه الطلب بأكثر من ٣٠٠٠ ميغاواط، فإن القدرات المتاحة هي فقط بحدود ٢٠٠٠ ميغاواط. والسبب، من بين أمور أخرى، هو تأخر استخدام الغاز كوقود، ووضع نظام تعرفه غير مناسب واستمرار الخسائر الفنية في الشبكة والخطوط المسروقة (وهي تسبب نحو ٢٥٪ من الخسائر التي لم نستطع توزيعها جغرافياً)، والعجز الموجود لدى الشركة العامة لكهرباء لبنان هو السبب الرئيس للدين العام.

التقنين الكهربائي غير متكافئ من الناحية الجغرافية. ولقد كانت بيروت الإدارية لفترة طويلة محمية من الانقطاعات. ومنذ العام ٢٠٠٦، تم خفض تزويدها بمقدار ٣ ثم ٥ ساعات في اليوم. وتتأثر المناطق الأخرى بشكل أشد، لدرجة تبقى فيها من دون كهرباء طوال نصف النهار. وينتج هذا التفاوت عن خيار اعتمده مجلس الوزراء وأكد عليه مراراً وتكراراً على الرغم من المطالبة بمعاملة أكثر إنصافاً. ونظراً لكون تعرفه الكهرباء العامة مدعومة بشكل كبير، يعود نظام التوزيع هذا بالنفع مادياً على سكان العاصمة الذين يتمتعون بمتوسط دخل أعلى بكثير من بقية المواطنين في مناطق أخرى.



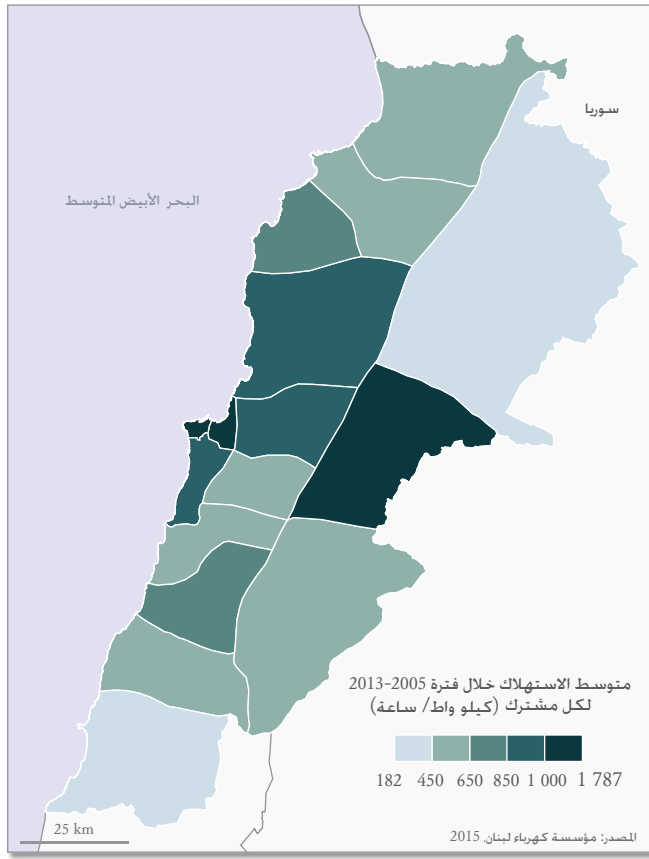
الشكل ٧-٢٠: التقنين الكهربائي بحسب المنطقة ٢٠١٥-٢٠٠٤

إن التقنين الكهربائي، الذي انخفض تدريجياً عوضاً عن أن يختفي، عاد بوتيرة مرتفعة منذ حرب تموز العام ٢٠٠٦ مع إسرائيل، إن كان بسبب

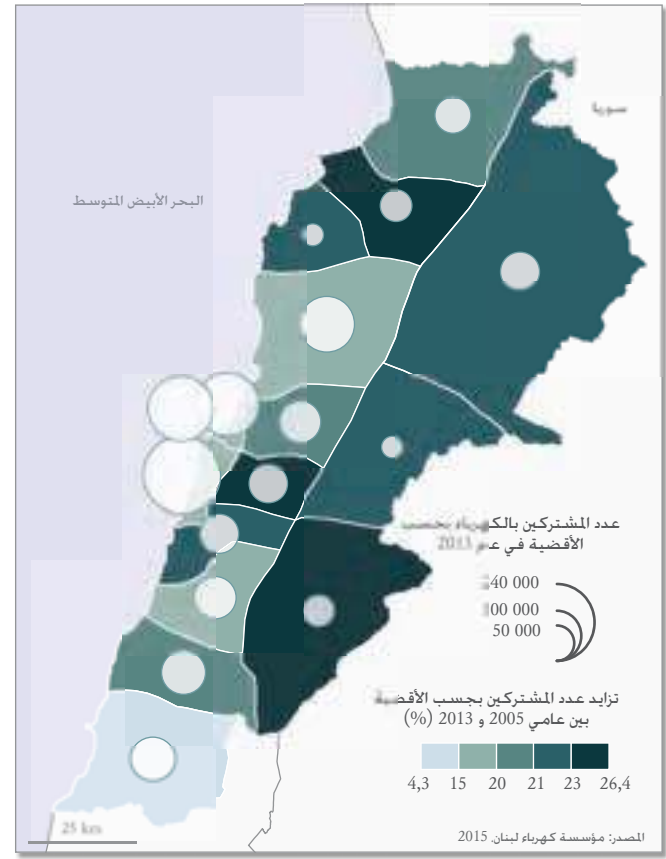
زيادة في الطلب بالرغم من الاستهلاك غير المتكافئ

ومع ذلك، فإن متوسط الاستهلاك المسجل خلال الفترة المذكورة (الذي يسمح بالتخفيف من حالات التأخير في الدفع وتحصيل الفواتير) يظهر تفاوتاً كبيراً في الحجم، من ١ إلى ١٠ بين البقاع الشمالي وبيروت. وهذا يعكس في المقام الأول عدم التكافؤ في التقنين، واحتمال وجود تزوير في بعض المناطق النائية.

على الشركة العامة أن تلبي الطلب على الكهرباء من المشتركين الذين يتزايد عددهم أكثر فأكثر. فبين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٣، سجلت مؤسسة كهرباء لبنان أكثر من ٢٠٠٠٠ مشترك جديد، أي بزيادة تقدر بـ ١٧٪. وفيما ٤٢٪ من المشتركين هم في العاصمة، نجد أن عدد الاشتراكات الجديدة أعلى في البقاع، وكذلك في منطقة طرابلس وبعض ضواحي بيروت.



الشكل ٥-٢٢: متوسط استهلاك الطاقة حسب المنطقة



الشكل ٥-٢١: عدد المشتركين في الكهرباء في لبنان ٢٠١٣-٢٠٠٥

ما هي البدائل؟



الشكل ٧-٢٣: سخانات المياه بالطاقة الشمسية، والألواح الشمسية وخزانات المياه على مبنى في القلمون قرب طرابلس: يضاعف اللبنانيون من التجهيزات البديلة في مواجهة أزمة الخدمات العمرانية (المصدر: إريك فردي، ٢٠١٤).

في مواجهة انقطاعات التيار الكهربائي الواسعة النطاق والطويلة المدى، طور اللبنانيون العديد من أشكال التكيف. إن أكثرها إثارة هو تطوير شبكات بديلة على مستوى المنزل، أو البناية أو الحي، لتأمين الكهرباء من المولدات التي تعمل بالمازوت، بقدرات متفاوتة. ووفقاً لمسح أجري في العام ٢٠١٣، فإن ٧٠٪ من الأسر اللبنانية و٧٦٪ من التجار قد لجأوا إلى هذا النوع من الحل. وعلى الرغم من الإشراف المتزايد من البلديات، تظل هذه الوسائل ملوثة ومكلفة، وبالتالي غير متكافئة البتة. ويبقى المستفيدون من هذه المولدات أسرى شروط أصحابها وتسعيراتهم المالية. وثمة جهات حزبية في عدد من المناطق تتولى هذه العملية ليس بهدف الربح بل من أجل تسهيل حياة الأهالي.

ومنذ العام ٢٠١١، تطورت سخانات المياه المنزلية وألواح الطاقة الشمسية الفردية بسرعة، تشجعها قروض منخفضة الفائدة مدعومة من الجهات المانحة الدولية ومصرف لبنان. ولكن انتشارها لا يزال خجولاً ويعوقها في ذلك السكن الجماعي السائد في المدن.